

## الجمعية الاقتصادية العمانية

التنمية المستدامة والإنصاف بين التخطيط والواقع  
أهم القضايا البيئية المؤثرة في التنمية بعمان  
موجز تنفيذي

د. مهدي أحمد جعفر

تتحدث معظم الأدبيات الرسمية الصادرة عن الجهات الرسمية المختلفة في عُمان وفي مقدمتها تلك المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة، من أن السلطنة قد أنتهجت منذ أربعة عقود خلت، طريق التنمية المستدامة، ومن أن الشأن البيئي مثل ركناً أساسياً في منظومة صنع القرار التنموي، وتحديداً منذ وضع الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية عموماً، والمتأخرة منها على وجه الخصوص والتي ركزت على سلامة البيئة والعمل بأسباب التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية في اقتسام المنافع المتحققة من استخدام الموارد الطبيعية. ويرد في ديباجة التقرير الوطني للتنمية المستدامة لمؤتمر ريو+٢٠ في صيف العام المنصرم "أن السلطنة ماضية قدماً في تحقيق التكامل المتوازن للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الرغم من التحديات التي يفرضها سياق الأزمات العالمية الراهنة ... ومن أن السلطنة قد "حققت انجازات كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية لإعلان الألفية في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والتنموية والثقافية والبيئية والتعليمية" ومن أن ذلك التقدم المحرز قد تم قياسه طبقاً للمؤشرات التي أقرحتها مفوضية التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

ويجري الاستدلال أيضاً على نطاق واسع بالإستراتيجية الوطنية الأولى لحماية البيئة لعام ١٩٩٧ والإستراتيجية الوطنية الثانية للتنوع الإحيائي وخطة العمل الوطنية على أنهما يمثلان المنهجية التي أعمدتها السلطنة في إدماج البيئة في منظومة اتخاذ القرار التنموي لضمان حمايتها وحماية الموارد الطبيعية من المخاطر الرئيسية الثلاث: التلوث والتدهور والاستنزاف.

وتجمع المؤسسات الإقليمية والدولية في قراءاتها الدورية للأحوال البيئية بالمنطقة من أنها - في الأغلب الأعم- تشترك في جملة من المشكلات والتحديات والقضايا البيئية، تتعاظم وتتسع، أو تزداد تأثيراً، تنحسر أو تتراجع على امتداد قوس من العناوين العريضة يزداد تأثيرها بشكل مضطرد، وتدعو تلك الهيئات، الى ضرورة العناية وتأمين سبل التصدي لتلك الظواهر بشكل منهجي وعاجل وعلى الآماد الثلاثة، القريبة والمتوسطة والبعيدة.

إن قضايا الأمن الغذائي والعجز المائي المتفاقم وسوء استخدامات الأراضي وانحسار الغطاء النباتي جراء الرعي الجائر والأحتطاب الجائر واستنزاف المخزون والتعويل على الوقود الأحفوري وغياب التوجه الجدي للاستثمار في أشكال الطاقة البديلة وغياب أشكال الإنتاج والاستهلاك المستدام وغياب الإدارة السليمة المتكاملة للمخلفات بكل أشكالها، وزيادة مخاطر التلوث بكل أنواعه والآثار الوخيمة للتنمية غير المرشدة على السواحل واستنزاف مخزون الثروة السمكية والتأثير العميق لمحطات التحلية على خصائص وتركيبية البحار بالإضافة الى تخصيب البحار لزيادة الغلة وتراجع الموائل وانحسار أعداد مهمة من الكائنات الحية ومفردات الحياة الفطرية وقصور أنظمة التعليم والتدريب والتمكين وغياب البحث العلمي والتطوير بسبب عدم كفاية التخصيصات والاستثمارات الملائمة بالمقارنة بغيرها من الأقاليم العالمية، والزيادة المستمرة لمجموع العاطلين عن العمل خصوصاً في أوساط الشباب والتعويل المتنامي على العمالة الوافدة، والتأثيرات الراهنة

والمتوقعة لظاهرة تغير المناخ والاحتباس الحراري وما يترتب عليهما من ارتفاع منسوب مياه البحر المؤكد منتصف هذا القرن ومآل الإستثمارات الهائلة على امتداد الشواطئ، وغيره من التأثيرات بضمنها ارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدل الأمطار وتغير المواسم (طولاً وقصراً وميقاتاً) وتأثير ذلك على غلة الأرض وخصوبتها وإنتاجيتها، وحاجة موضوع الأمن الغذائي، وأشكال النمو غير المتوازن ونشأة الحواضر وزيادة معدلات الهجرة نحو المدن وغياب الحوكمة. كل تلك العناوين والموضوعات وأشكال التحديات وجديتها يضع موضوع العمل بمبدأ الاستدامة وانتهاجها، على عتبة التساؤل وي طرح ضرورة مراجعتها بجدية وشفافية وموضوعية لا تحتل التأجيل. كما أن التعويل على معدلات النمو والنتائج القومي ومعدلات دخل الفرد مثلما هو معمول به حالياً لم تعد تصلح منفردة في قياس مدى تقدم الأمم ولا بد من اعتماد معايير أخرى تأخذ بنظر الاعتبار قيمة خدمات النظم الأيكولوجية والموارد الطبيعية والتوجه نحو الإقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة كنموذج بديل يحقق ما عجزنا عن تحقيقه خصوصاً في ضوء فشل النموذج السائد للتنمية الإقتصادية. وأخيراً وليس آخراً ما زال موضوع إدماج البيئة في صلب البرامج والخطط الإقتصادية أمر يحتاج الى تفعيل ويستلزم توجهاً استراتيجياً وعلى مختلف الأصعدة بالقول والعمل والتوجهات.